

مببرات تعديل النظام الداخلي

ظهرت الحاجة إلى تعديلات عديدة في أبواب متعددة من النظام الداخلي من خلال التطبيق العملي للنظام خلال الأعوام الماضية بعد إقراره عام ٢٠٠٢، وبعد محاولات للتعديل اتفق على العمل لاعداد نظام داخلي جديد بالكامل ولكن ومع إقرار التوجه نحو تطبيق النسبية في الانتخابات من قبل الهيئة العامة للنقابة، تم العدول عن ذلك لحين إقرار النسبية وصدور القانون الجديد وذلك لإصدار النظام بما يتوافق مع هذا القانون، وانصرف العمل نحو تعديل مواد محددة في النظام أخذت صفة الاستعجال لكون النسبية تحتاج إلى وقت لإقرارها من الهيئة العامة والمرور بالمراحل التشريعية، والتي تحتاج الى وقت اطول بكثير لحين عرضها على مجلس الأمة مقارنة بتعديل الأنظمة.

وأهم التعديلات المطروحة في هذه المرحلة هي:

- § تعديل الرسم السنوي لصندوق النقابة.
- § تعديل رسوم العمل الاستشاري.
- § تعديل في بعض الأحكام المالية.
- § تعديلات ادارية.

مببرات التعديل

أولاً: مببرات تعديل الرسم السنوي للنقابة.

- آخر تعديل على الرسوم السنوية كان عام ٢٠٠٣ وتم التفعيل في عام ٢٠٠٤ ولم تكن الزيادة كافية لتلبية احتياجات النقابة المختلفة.
- التوسع المتزايد في أعمال النقابة وإنجازاتها ضمن مخصصات صندوق النقابة.
- الرسم السنوي للنقابة (٢٠ ديناراً سنوياً) اي ما يعادل ١,٦٦ دينار شهرياً وهو الأقل بين النقابات المهنية والعمالية. بالرغم مما تتميز به النقابة في الأنشطة المختلفة .
- الخطة الطموحة للمجلس لتطوير العمل النقابي وبعضها ضرورات تقتضيها المرحلة ومنها على سبيل المثال:
 - بناء المدينة النقابية على شارع الأردن بكلفة تصل إلى ملايين الدنانير.
 - بناء مقرات لفروع النقابة في المحافظات.
 - تفعيل اللامركزية في المحافظات ولجانها ولجان الارتباط بزيادة مخصصاتها المالية والتي تطالب بذلك دائماً مع انها تزيد أحياناً عن ضعف إجمالي إيرادات الاشتراكات السنوية.
 - تطوير العمل الاستشاري ورفده ببرامج وكواد مؤهلة.

- تطوير وتحديث مركز تدريب المهندسين بما يتلائم مع احتياجات المهندسين
- الحاجة الملحة إلى مضاعفة مخصصات تدريب المهندسين حديثي التخرج وإيجاد حلول خاصة لاستيعاب ما يزيد عن ٤٠٠٠٠ طالب هندسة على مقاعد الدراسة حالياً
- تطوير امكانيات مركز الحاسوب لتسهيل الخدمات المقدمة وصولاً الى نقابة الكترونية عام ٢٠١١
- اعتماد العديد من الأنشطة على الرعايات والمساهمات الخارجية مما أثقل بعض المؤسسات الصديقة للنقابة ويحرج النقابة حيناً آخر.
- مطالبة الهيئة المركزية للمجلس بإعادة النظر بالرسم لتغطية العجز.
- مد يد العون للزملاء الذين يتعرضون لظروف قاهرة من خلال تخصيص مبلغ من صندوق النقابة الى صندوق المسؤولية الاجتماعية المقترح.

ثانياً: تعديل رسوم العمل الاستشاري والمكاتب الهندسية:

- منذ إقرار نظام هيئة المكاتب عام ١٩٨٣ لم يطرأ أي تعديل على رسوم تسجيل واشتراك المكاتب الهندسية وأتعاب العمل الاستشاري أي منذ ٢٦ عاماً .
- في حين تم رفع أتعاب المكاتب خلال هذه الفترة لما يزيد عن ثلاثة اضعاف في مرات عديدة مقارنة بارتفاع التكاليف دون ان ينعكس ذلك على رسوم العمل الاستشاري.
- تطوير العمل الاستشاري بجوانبه المختلفة لا سيما مشروع التدقيق الالكتروني وزيادة عدد المدققين الفنيين وتحسين بيئة العمل للأقسام الفنية والمراجعين من المكاتب والمواطنين.
- نتيجة لارتفاع تكاليف الحياة ومنها نفقات الأقسام الفنية في النقابة على مدار ٢٦ عاماً مضت مع ثبات الرسوم مما جعل رسوم واتعاب العمل الاستشاري لا تغطي النفقات الإدارية للأقسام الفنية والهيئة لوحدها فضلاً عن مساهمات التأمين الصحي خلال السنوات الماضية ، مما أحدث عجزاً بلغ ٣,١٨١,٠٠٠ دينار خلال أربعة أعوام وكما يلي:

2009	2008	2007	2006	
<u>737,257</u>	<u>574,593</u>	<u>503,618</u>	<u>918,883</u>	<u>الإيرادات (الرسوم والأتعاب والبدلات)</u>
<u>1,060,586</u>	<u>1,068,398</u>	<u>874,732</u>	<u>852,424</u>	<u>المصروفات</u>
625,668	712,594	482,881	242,391	المصروفات الادارية مساهمات في التأمين الصحي عن المكاتب الهندسية
<u>1,686,255</u>	<u>1,780,992</u>	<u>1,357,614</u>	<u>1,094,815</u>	<u>مجموع المصروفات</u>
948,998-	1,206,399-	853,995-	175,932-	<u>فائض (عجز) السنة</u>
3,185,324-	2,236,327-	1,029,927-	175,932-	<u>الفائض المتراكم ***</u>

- من حق الزملاء المهندسين العاملين في هذه المكاتب بأن ينعكس جزء من هذا الإيراد عليهم تأهيلاً وتطويراً وخدمات وعددهم حوالي ٦٠٠٠ مهندس.
- يعمل في النقابة ٥٠ موظفاً متفرغاً للأقسام الفنية لخدمة جانب من العمل الاستشاري ، أي ما يقارب ٢٠% من موظفي النقابة.
- مد يد العون للزملاء اصحاب المكاتب الذين يتعرضون لظروف قاهرة من خلال تخصيص مبلغ من صندوق النقابة الى صندوق المسؤولية الاجتماعية المقترح.
-

ثالثاً: تعديل الأحكام المالية:

نظراً للتوسع الكبير بانشطة النقابة في ميادينها المختلفة وهيكلتها وفروعها فانه لا بد من زيادة صلاحية ادارة النقابة الادارية والمالية تسهيلاً على المجلس والزملاء المراجعين ولتتمكن النقابة من القيام باعمالها بالسرعة المطلوبة لذا لا بد من التعديل على بعض البنود في المجالات التالية :

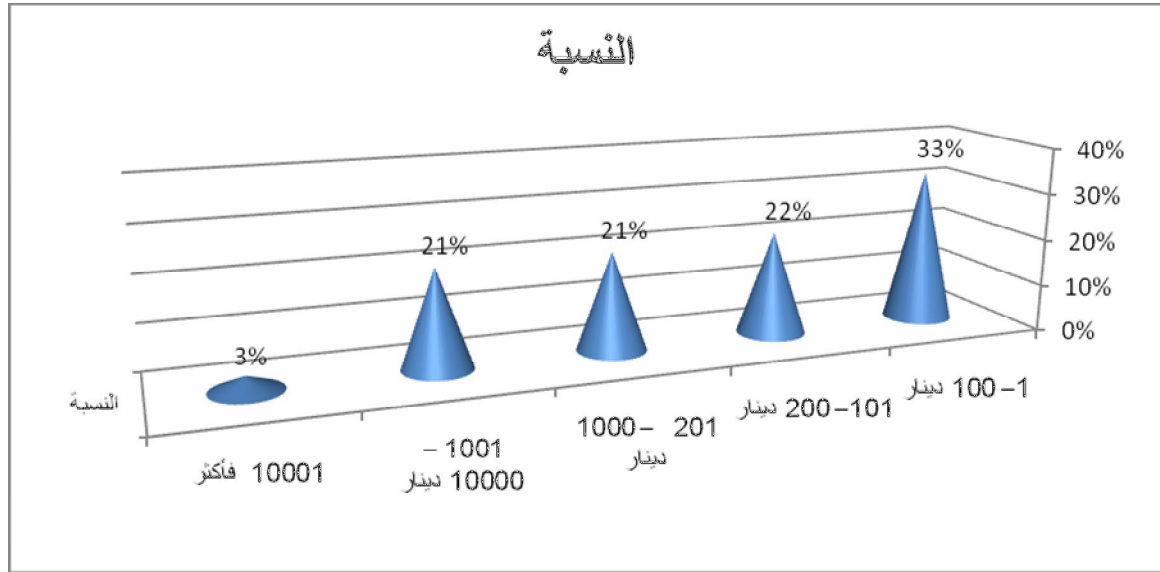
١. رفع صلاحية الادارة بالصرف الى الف دينار بدلا من ٣٠٠ دينار ضمن تعليمات يصدرها المجلس وكما هو معمول به في جميع الوزارات والمؤسسات والشركات الكبرى مما يسهل العمل ويخدم الزملاء المراجعين.
٢. تفويض المجلس إلى أعضائه أو ادارة النقابة المختصة بسقوف مالية محددة لأشخاص محددين بالتوقيع على المستندات المالية ضمن تعليمات يصدرها المجلس بهذا الخصوص.

وإذا علمنا أن عدد الشيكات الموقعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ بلغ ١٢ ألف شيك أي ٢٤ ألف شيك خلال عام واحد . وأن كل مستند صرف (شيك) يحتاج إلى أربعة توقيعات يعني أن ذلك تم بـ ٩٦ ألف توقيع. وبمعدل ٢٥٠ شيك لكل جلسة مجلس بواقع ١٠٠٠ توقيع لكل جلسة. وهذا ما يشغل المفوضين في التوقيع عن متابعة أعمالهم خلال اجتماع المجلس او خارجه.

ومن المهم الالتفات اليه هو أن العدد الكبير من الشيكات اليومية أمام المجلس يضعف من القدرة على المتابعة والتدقيق وخاصة أن أكثريتها قليلة القيمة فضلا عن أنه لا يستطيع مقارنتها بالسجلات المالية

ومن خلال دراسة للشيكات الموقعة خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٨ نبين ما يلي:

النسبة	البيان
٣٣% من مجموع الشيكات	١ - ١٠٠ دينار
٢٢% من مجموع الشيكات	١٠١ - ٢٠٠ دينار
٢١% من مجموع الشيكات	٢٠١ - ١٠٠٠ دينار
٢١% من مجموع الشيكات	١٠٠١ - ١٠٠٠٠ دينار
٣% من مجموع الشيكات	١٠٠٠١ فأكثر



ونرى بوضوح أن حوالي ٧٦% من هذه الشيكات تقل قيمتها عن ١٠٠٠ دينار.

رابعاً: تعديل المادة ٣٠ من النظام الداخلي

وباقتراح من اللجنة القانونية أثناء دراستها التعديلات على النظام بأن يتم التوقيع عن مراسلات النقابة من النقيب أو الأمين العام ولهم الحق بتفويض خطي لمن يروه مناسباً للتوقيع على بعض هذه المعاملات وذلك تسهيلاً لعمل النقابة والزملاء مع مراعاة نوعية المراسلات وأهميتها .